فاحت رائحة النفايات

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

تصدمني بوادر التعجب الصادرة عن المواطن اللبناني عندما تطفو مشكلة في ظهر العلن وكأنها جديدة. الكهرباء، البنية التحتية، الصحة، النفايات، الفساد، مشاكل تتجدد وتتجدد في كل عام، والمستفيدين هم نفسهم يتنازعون ما بقي من رقات وطن بعد سلب حق المواطن في ملكه العام وقد وزعت بابخس الأسعار على اصحاب النفوذ. وتراب الارض وقد دفنت بها براميل السموم والاشعاعات، الهواء وقد خنقته الانبعاثات التشغيلية، والسماء بعد ان لوثتها المعامل، دون ذكر ضياع ثرواتنا النفطية والغازية وقد خسر اللبنانيون أكثر من سنتين من الموارد لعدم تثبيت معادلة الاستثمار الداخلي كون الشركات النفطية الكبرى لن تغامر بالاستثمار في الحقول اللبنانية في حال وجود عدم الاستقرار هنا.

لعبة السياسة تدار المشاكل لتشغل بال المواطن، وفي بعض الاحيان، تبنى الاستراتيجية في منظومة غير بريئة، فالكهرباء من اجل تقسيم جبنة المولدات الكهربائية الخاصة التي اصبحت مافيات تتحكم بالمواطن وبيع المحروقات دون ان تنسى المولدات العالمة بمسميات اوردان وفاطمة غول والتي تطورت من المولّد لتصبح حاجة ماسة، للنازحين والمهجرين في محاولة لكسب المساعدات الدولية وكسب المواقف لارضاء المقررين في لبنان، اما النفايات وهي اعجوبة الابداع في الكسب، تبدأ بالطمر بعد اختيار افضل المواقع الجبلية او على شاطئ البحر، وتحصل الشركة الطامرة على اتعابها للطمر، وبعد فترة يطلب من الشركة تنظيف ما طمرته، ويدفع لها مقابل ذلك، ما تحصل عليه من ارضي، او ما تدعله من شاطئ البحر كما حصل في مكب النورماندي في بيروت وما حصل في صيدا. وهذا ما يراد له ان يحصل في الحوض الرابع او في الارض المطلة على البحر في خلدة جانب الكوستا برافا.

العجيب انه لا يوجد محاسبة في وطن يحمل لافتات الديمقراطية، ديمقراطية تغلف الفساد وعدم المسؤولية، لتاجر بحق المواطن وبصحته وبمصالحه وتتناسى حقوقه، فالقيمون يعرفون ان المواطنين يتضاءلون لضغوط التهديد الطائفية والمذهبية التي تشكل الدافع الصحي الاهم الذي يفاعل اختيار الممثلين للمجتمع، والنتيجة هي التلوث والامراض والفقر والجهل والبطالة والهجرة والفساد، والحديث الان عن توطين النازحين وهو مورد آخر في غياب المنافع بعدما استنفذت كل الوسائل المحصلة للمال.

في سلة المسائل تبرز واحدة وضعت على بساط الأهمية وللمرة الالف وهي مشكلة التخلص من النفايات، المتميز في هذه المرة، وجود حالة شعبية هي اقل بكثير من مستوى الحدث يوجد منذ فقط من المعترضين، لكن خطورتها تبرز في كونها بادرة الفعالية غير منظمة لا هوية له ولا طائفة لتكون منالا توريا لم تتمكن الاحزاب لغايته من استيعابه، وهي تقضي بالوقوف في طريق الشاحنات ومنعها من رمي النفايات فيما يسمى مطامر، وهي بالاساس املاك عامة ومحميات طبيعية.

ربما، وبغض النظر عن نظرية المؤامرة، لم يعد لدى المواطنين قدرة على تحمل فصول سوء الخدمات العامة، وهي لا تعد ولا تحصى، فضية الكهرباء، خصوصا مع موجة الحر التي هبت على لبنان والمنطقة، بحيث بات التيار في حالة عدم انتظام شتاء بسبب البرد والثلوج وصيفا بسبب

الحرارة المرتفعة، فهو ينقطع فجأة، ثم يعود بصورة مفاجئة، متسببا بتلف الادوات الكهربائية للمواطنين، الذين يتكبدون اثمانها مرات عدة، بعد تحميلهم مبلغ مليارَي دولار سنويا للكهرباء كمكلفين، وضعف هذا المبلغ للمولدات ثمنا للمحروقات، والقطاع الصحي وكثرة الاخطاء الطبية التي تظهر الى العلن، والان النفايات.

المواطن اللبناني هو الشريك الأكبر في مشكلة هذه النفايات، أخلاقياته وثقافته والتزامه بالنظام العام، يمكن ان يكون العامل الأهم الذي يساهم في حل الأزمة، ولكن كبف السبيل في مجتمع يعتقد بأكثره ان النظافة تتوقف عند عتبة بيته ويكتفي في التعبير عن اشمئزازه على الشعارات المطلبية وهنا نعود إلى اساس التربية الوطنية والإجتماعية، وأخلاقية إحترام الغير في المجتمع.

مرة اخرى علمرتنا النفايات، وعشرات السنوات والاقتراحات والبحوث بقيت دون الاخذ بها، وبقيت الادارة ودون وعي استراتيجي تاخذ الحل الاقرب الى السهولة والذي يؤجل الازمة، تتذكر الادارة والشركة فقط عند تجديد عقد الشركة المنفذة للنظر الى الشروط المجحفة بحق الدولة اللبنانية منذ التسعينيات والتي تتراخى امام حقوقها وامام عقودها وكأن المستشارون القانونيون الذين يحضرون العقود اللبنانية تنقصهم الخبرة، وهذه مصيبة، وذلك بابهاء التواطىء وعندها تكون المصيبه اعظم.

فمن يحمل المسؤولية قانونا مع الاعتراف بمخالفات عقد الطمر التي ارتكبتها الشركة الملتزمة منذ بداية الطمر أي منذ اكثر من 17 عاما، واتخاذ خطوات ضرورية لمعالجة انبعاثات الغازات المسببة للسرطان وترسبات النفايات في الارض وعصارتها التي تتحول مادة سيدية تسمم مياهنا الجوفية، ومعالجة التشويه البيئي الذي خلفتها عملية الطمر، والتي لا تعتبر الحل في لبنان.

لا يشكل الحرق حلا لمشكلة النفايات، لانه انتقال بسيط للملوثات من النفايات نفسها إلى الانبعاثات الداخين والرماد. كما ان الحرق يلغي امكانية الاستفادة من قيمة المواد وذلك عبر اعادة تدويرها.

وتشير الاحصائيات العالمية ان اعادة تدوير طن من الورق يمكن ان توفر قطع 17 شجرة وتوفير 227.125 ليترا من المياه 4200 كيلووط من الكهرباء واربعة براميل نفط و 2.4 متر مكعب من مساحة مكبات النفايات وتوفير 28 كلغ من الهواء الملوث وهكذا فأن اعادة تدوير الورق يمكن ان تخفف 74% من تلوث الهواء و35% من تلوث المياه كما ان اعادة تصنيع 3000 طن من الورق في السنة يمكن ان توفر عشر فرص عمل لعمليات الفرز والتجميع و13 فرصة عمل لاعادة التصنيع و 25 فرصة عمل لاستخدام هذه الاوراق المعاد تصنيعها. أي بصورة اجمالية توفير ما يقارب الخمسين وظيفة جديدة.

اعادة تصنيع طن من المينيوم على سبيل المثال يمكن ان توفر

8896 ليترا من الوقود وهي كمية يمكن ان تكون كافية لتزويد منزل بالكهرباء لمدة عشرة سنوات كما انه في اعادة تصنيع عبوة واحدة من علب الالومينيوم التي توضع فيها بعض المشروبات الغازية على سبيل المثال، يمكن ان توفر طاقة لتشغل جهاز تلفزيون لمدة ثلاث ساعات .

والسؤال هو الطريقة المثلى التي يمكن ان يكون بها الحل دون أن يشكل ذلك خطرا على البيئة وعلى الطبيعة. وتشير التقديرات الاولية والدراسات العملية الى ان كلفة معالجة المكبات الحالية المنتشرة في العديد من المناطق جبلا و ساحلا قد تصل الى اكثر من 600 مليون دولار اميركي وان لبنان بحاجة الى ما لايقل عن مئتي مليون دولار اميركي كل ثلاث سنوات تقريبا اذا ما تمّ تبني خطط المعالجة عبر بدعة المطامر التي روّج لها ليس لحل المشكلة على قاعدة الانماء و التوازن بل على قاعدة الثلوث المتوازن بين المناطق.

النفايات بشكل عام والمطامر بشكل خاص تجسد أخطر قضية بيئية يواجهها الوطن والواقع البيئي المرعب للمطمر هو على الشكل التالي:

تلويث يومي لسماء المنطقة ولبنان بمئات أطنّ الأمتار المكعبة من غاز الميتان المسبب الأخطر للأحتباس الحراري.

مساحات جديدة قد استحدثت وضمت للمساحات السابقة لأستقبال المزيد من النفايات.

الحاجز الذي يفصل ما بين المطمر والأرض وتوجد الثالثات ومهما كانت نوعية هذا الحاجز فانه سيحكمه الهريان في مدة اقصاها عشرون عاما، وهنا المصيبة الكبرى في التلويث الممكن حصوله للتراب والمياه.

الأمراض والسرطانات التي تضرب المناطق بشكل نوعي وكمي وبطريقة إحصائية أثبتت انها أعلى في مناطق المطمر من أي منطقة أخرى والسبب الرئيسي هو المطمر.

عدة محاولات اسطفت دون اي مبرر مثل كثير من المشاريع بسبب سوء الادارة والفساد. فمن القرض الذي قدمه البنك الدولي بقيمة 55 مليون دولار لانشاء نحو 12 مطمرا صحيا واغلاق المكبات العشوائية واعادة تاهيلها، اضافة الى بناء محطتي تسبيخ في صيدا وزحلة، ومحرقة واحدة للنفايات المستشفيات، الى العروض الحالية التي تبين عدم صلاحيتها والتي تقضي بتصدير النفايات حيث يقتضي لحل المشكلة هو عدم رويتها، لكنا لا زلنا ينتظار ما تبناه مجلس الانماء والاعمار عام 1991 بالتعاون مع وزارة البيئة في خطة الطوارئ لادارة النفايات الصلبة في منطقة بيروت الكبرى والتي تضمنت الآتي:

معملان لفرز النفايات الصلبة (العضوية والكرتنية).

مصنع لتسبيخ المواد العضوية المفرزة (الكومبال).

مخزن لفرز العوادم القابلة للتدوير وفرمها (في محاذاة مكب برج حمود).

مطمر صحي للتخلص من النفايات الصلبة المفرزة على شكل نفايات موضبة في بالات (الناعمة).

مطمر للتخلص من العوادم والردميات (بصالبم).

نظرة علمية تبسيطية لواقع هذه النفايات توضح الآتي:

90% من النفايات الصلبة هي نفايات منزلية.

تركيبة هذه النفايات وفق المرصد اللبناني للبيئة والتنمية، من 51% الى63% مواد عضوية (بيروت الكبرى /الوطن)، ومن 17% الى 18% ورق وكرتون ومن7% الى 9% مواد بلاستيكية، ومن 5% الى 10% زجاج، ومن 3% الى 4% نسيج، ومن 3% الى 4% معادن، و5% رمميات، و2% الى 3% نفايات اخرى.

يعتبر في لبنان التخمير الحل الامثل لمعالجة النفايات العضوية وكونها هي الفئة الغالبة في نفايات لبنان. ويؤكد احد الخبراء العاملين في هذا القطاع ان تجربة معمل الكومبال لم تقدم النموذج الصالح لهذه العملية وذلك لسببين رئيسيين عدم سلامة الفرز وسوء التخمير، ويشير إلى ان هذه العملية غير معقدة بل هي في غاية البساطة بحيث تعتمد على اربع ركائز يفترض التحكم بها بشكل متوازن وجيد هي الحرارة والتهوئة والرطوبة والتقليب.

قبل أربع سنوات عمدت قيادة الكتيبة الماليزية العاملة ضمن قوات اليونيفل، إلى تقديم عرض إنشاء معمل كبير ومتطور للنفايات في منطقة النبطية، قادر على استيعاب حوالى 1000 طن يومياً، ويستفاد منه في إنتاج الطاقة الكهربائية وبيع الأسمدة الطبيعية. لكن هذا العرض لم يلقَ تجاوباً، لأن المعنيين في الكتيبة طلبوا تغطية كلفة عملية جمع النفايات في المرحلة الأولى، ولم يعمد أي من المعنيين في لبنان إلى الاستجابة لهذا العرض بحجة ان إنشاء المعامل الصغيرة أمر غير مجد في دولة لا تهتم بالبيئة أصلاً.

وبالوقت الحاضر فالأزمة حاضرة، والطمر هو الوسيلة المرة المفترض استبعادها نهائيا، ونعتقد بأن التخمير قد يكون ايجابيا إذا ارتبط بالتوعية الثقافة الاجتماعية وهي صعبة المنال في اطر سيطرة العصبية والمذهبية، وفكرة التحميص بنظرنا هي الأجدر، والتي تقضي بتحويل النفايات الى مادة صلبة قابلة للحرق متناسقة، يمكن تخزينها، بعد تخليصها من كافة الوحدات الملوثة، وينتج في نفس الوقت طاقة كهربائية، وهذه الطريقة ابتكرتها شركة IFP الفرنسية، وهي اقل كلفة من الحرق، وتؤمن مردود مالي نتيجة بيع الكهرباء والفحم. وهي معتمدة في فرنسا وفي بلجيكا وكندا.

وبعد ان فاحت رائحة النفايات، وقبل ان تنفجر شظاياها، نعتقد بضرورة إعداد دراسات بشكل موضوعي وغير متحيز، حول البدائل التي تترك اقل عبئ على الدولة في مجال التخلص من النفايات على مختلف انواعها، ولما لا يتم انشاء شركة وطنية، راسمالها مفتوح يكون اعضاء مجلس ادارتها من منظمات المجتمع المدني والمحافظين على البيئة مع وجوه رقابة من قبل جمعيات مدنية ونوابية، وممن يود ان يقدم عمل تطوعي او بمداخيل رمزية، وبعد خصم الاعباء التشغيلية توزع نسبة من الارباح لتغذية الجمعيات التي قامت بالادارة، وباقي الارباح توزع على اصحاب الاسهم، مشروع منتج تكون نتيجته حماية الوطن وصحة المواطن.